مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلـد 5 العـدد 2 / ديسمـبر 2019
ص ص: 360-381

انعكاس القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر للفترة (2001-2018)

Reflection of the agricultural sector on economic growth and employment rates In Algeria for the period (2001-2018)

فوزي بوسدرة [1]، عبد الصمد سعودي [2*]

[1] جامعة شعيب الدكالي الجديدة (المغرب)، faouziboussedra@gmail.com

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، Abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

الاستلام: 2019/11/16 القبول: 2019/12/28 النشر: 2019/12/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية القطاع الفلاحي في زيادو معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة؛ يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مكانة بارزة ضمن الأولويات الوطنية لتحقيق الامن الغذائي وتنويع الاقتصاد، بتطوير صادراته خارج المحروقات، واضفاء مرونة لمواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي.

عرفت الجزائر العديد من الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة الوطنية من اجل تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع وترقية القطاع الفلاحي، بغاية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاكتفاء الذاتي، التبعية الاقتصادية، الفجوة الغذائية.

Abstract:

This study aims to clarify the importance of the agricultural sector in increasing economic growth rates and reducing unemployment rates; The agricultural sector in Algeria occupies a prominent place in the national priorities for achieving food security and diversifying the economy by developing its exports outside hydrocarbons and providing flexibility to cope with the external shocks caused by the successive imbalances of the international financial system.

[*] **المؤلف المرسل:** عبد الصمد سعودي، **الإيميل:** Abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

Algeria has known many is to the measures taken by the national government to create the conditions for the promotion and promotion of the agricultural sector in order to achieve self-sufficiency and economic independence.

Keywords: Economic growth, economic dependency, , food gap, self-sufficiency

تمهيد: يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، فمنذ الثمانينات وهذا القطاع يشهد تغيرات وتجديدات عديدة. اولت الحكومة الجزائرية اهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث حددت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها. في سنة 2000 بدأت الجزائر في توجيه اهتماماتها الى القطاعات الاقتصادية الحقيقية والقطاع الفلاحي واحدا منها، وذلك بإطلاق العديد من المخططات التنموية في ظل برامج الاستثمارات العمومية للنهوض بهذا القطاع، الذي يعتبر رهانا حقيقيا للجزائر للخروج من الاعتماد على قطاع واحد، فكانت الوجهة تنمية الريف وتأهيله بالسكان، انشاء صناديق دعم للفلاحة وذلك بتخصيص بتخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم هذا القطاع.

اشكالية البحث: على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية على النحو التالي:

"**ماهي انعكاس القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر للفترة (2001-2018)**"

فرضية البحث: استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات معتبرة ساهمت في زيادة معد النمو الاقتصادي وتخفيض من معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

❖ **اهداف البحث:** يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ الوقوف على الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد مطلع الالفية الثالثة؛
- ✓ ابراز انعكاسات جهود السياسة الوطنية على اداء القطاع الفلاحي في الجزائر

❖ **تحديد إطار البحث:** من ناحية الإطار الزمني، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة (2001-2018)، تم اختبارنا لهذه الفترة تزامنا مع مواعيد انطلاق البرامج وتطبيقها في الجزائر.

❖ **هيكل البحث:**

- ✓ **المحور الأول: القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية؛**
- ✓ **المحور الثاني: انعكاس القطاع الفلاحي على الاقتصاد الجزائري (2001-2018)؛**
- ✓ **المحور الثالث: حلول لمشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر .**

المحور الأول: القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية

انتهجت الجزائر سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية خاصة الغذائية منها وفي هذا الصدد سنتعرف على مفاهيم تتعلق بالقطاع الفلاحي وكذلك مخصصاته ضمن برامج الاستثمارات العمومية.

1- مفهوم القطاع الفلاحي وأهميته والعوامل الواجب توفرها لتنميته: يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حساسا في الدول خاصة النامية منها إذ له الأولوية البالغة في سياسة أي دولة.

1-1 تعريف الفلاحة (الزراعة): قد لا نجد تعريفا شاملا ودقيقا للفلاحة أو الزراعة حيث إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد أن كلمة زراعة مشتقة من كلمتين « agri » أي الحقل أو التربة، وكلمة « culture »أي العناية. وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة عي العناية بزراعة الأرض. أما بالمعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم...الخ، و كذلك تشمل الزراعة على أي عمل آخر لاحق يجرى بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليه إلى المخازن أو الوسطاء.

إذن الزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

1-2 أهمية القطاع الفلاحي: للقطاع الفلاحي أهمية بالغة في الاقتصاد نذكر منها:

- ➢ توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل؛
- ➢ يساهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي وتفادي عدم التبعية الغذائية للبلدان الأخرى؛

- تؤدي عملية الاهتمام بهذا القطاع إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على استخدام أيادي عاملة أخرى[2].

2- مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الاستثمارات العمومية للفترة (2001-2014): تعد برامج الاستثمارات العمومية بمثابة داعم حقيقي لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويعد القطاع الفلاحي واحدا منها ويعتبر قطاعا حساسا يجب على الدولة النهوض به وخصصت له مبالغ مالية هامة.

2-1 المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) حددت مجموعة من الأهداف ومن بين هذه الأهداف، دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وقد تم تخصيص 65.5 مليار دج للقطاع الفلاحي والصيد البحري ويندرج هذا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية « PNDA ».

2-1-1 التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية « PNDAR » ، هذا لكون المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب ½ فقراء الجزائر وهذا لانخفاض مدا خيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي[3]. ويسعى مخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA إلى تجسيد مجموعة من الأهداف جاءت كما يلي:[4]

- تثمين وضمان أحسن استغلال للموارد الفلاحية المختلفة؛
- ضمان حماية واستدامة الموارد الطبيعية من تكثيف الإنتاج الفلاحي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- التوسع في الإنتاج الفلاحي وتطبيق الإنتاج المناسب، بالاعتماد على الخصوصيات الطبيعية لكل منطقة؛

- تشجيع التصدير للخارج؛
- تشجيع العمل في الفلاحة والتوسع في استصلاح الأراضي؛
- تحسين مداخيل سكان الأرياف ومستوياتهم المعيشية؛
- إعادة الاعتبار للإمكانيات الطبيعية والفلاحية لأقاليم الوطن المختلفة.

فالأهداف المذكورة توضح بان النظام الحاكم ومن خلال هذه السياسة ينبه في الحفاظ على الموارد الفلاحية الموجودة، واستغلالها أحسن استغلال لضمان الأمن الغذائي.

2-1-2 آليات تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في:[5]

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)؛

- **صندوق استصلاح عن طريق الامتياز؛**
- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛**
- **الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.**

حيث قدر الظرف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي بحوالي 2.22 مليار دينار حيث خصص للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) 53.4 مليار دينار ولصندوق حماية الحظائر الصحية وحماية الصحة النباتية (FPZPP) 0.2 مليار دينار، أما صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية (FGCA) فخصص له 2.3 مليار دينار، وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من (2001-2004). وزع الغلاف المالي الذي خصصته الحكومة لقطاع الفلاحة والمقدر ب 55.9 مليار دينار جزائري على ثلاث صناديق مالية مهمتها الأساسية تمويل مشاريع الدعم التي سجلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1):المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي (2001-2004) (مليار دج)

السنوات / صناديق الدعم	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.2
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.9

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص 32.

الشكل (1): توزيع المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي للفترة (2001-2004)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (1)

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية استحوذ على الحصة الأكبر من المخصصات المالية للقطاع الفلاحي حيث قدرت ب 53.4 مليار دج، و بهذا نقول أن هذا الصندوق يعتبر الممول الأكبر لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية (PNDA).

2-2 المخصصات المالية للقطاع الفلاحي للبرنامج التكميلي (2005-2009): بعد النتائج الايجابية المحققة للبرنامج على القطاع الفلاحي وكذلك رغبة الجهات الوصية في تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد لرفاه الاجتماعي، كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) 4202.7

مليار دج خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري 337.2 مليار دينار جزائري بنسبة 8 % [6]. استفاد القطاع الفلاحي في إطار البرنامج من غلاف مالي يقدر بنحو 300 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7.2 % من البرنامج، في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية[7].

2-2-1 التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR): أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR سنة 2002، الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن...).

2-3 المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو (2010-2014): خصصت السلطات العمومية في اطار برنامج توطيد النمو غلافا ماليا قدّر بنحو 1000 مليار دينار جزائري لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وكانت موزعة كالتالي:[8]

- برنامج التجديد الفلاحي: 160 مليار دينار جزائري (70%)؛
- برنامج التجديد الريفي: 40 مليار دينار جزائري (18%)؛
- برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دينار جزائري (12%).

2-3-1 عرض مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي: التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009، وكان اساس هذه السياسة يقوم على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند هذه السياسة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الانتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا. وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية:

- **الركيزة الاولى: التجديد الفلاحي:** يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الامن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الانتاج في المستثمرات واندماجها لدعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول اقامة القيمة

المضافة طوال سلسلة من الانتاج الى الاستهلاك، ان الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة يكمن فيما يلي:[9]

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- تطبيق نضام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة: تامين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة اخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح؛
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

- **الركيزة الثانية: التجديد الريفي:** يهدف برنامج التجديد الريفي الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة لأقاليم الري فقد جاء بفكرة انه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.
- **الركيزة الثالثة: تقوية القدرات البشرية والدعم التقني:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، فيما يتعلق بعنصر المعرفة والتحكم في التقنيات الحديثة.

المحور الثاني: انعكاس القطاع الفلاحي على الاقتصاد الجزائري (2001-2018)

1-مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي: يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي من بين اهم اهداف الحكومة وذلك من خلال تنفيذ البرامج التنموية (2001-2014)، حيث يتحدد الدور الذي يلعبه هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي.

الجدول(2): معدلات النمو لمكونات الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2001-2017)

القطاعات / السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	الناتج المحلي%	33.5	37.0	38.3	29.8	27	18.8	17.4	19.1
	معدل النمو %	2.2 -	3.3 -	3.4 -	5.5 -	0.6 -	0.2	7.7	3 -
الفلاحة	الناتج المحلي%	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6	11.6	12.3	12.3
	معدل النمو%	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	6	1.8	1.2
الصناعة	الناتج المحلي%	5.5	4.9	4.6	4.6	5.0	5.4	5.6	5.5
	معدل النمو%	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	4.8	3.8	4.8
أشغال عمومية	الناتج المحلي%	11.1	9.8	9.3	9.8	10.8	11.5	11.9	11.7
	معدل النمو%	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8	4.7	5	4.4
الخدمات	الناتج المحلي%	23.3	21.1	20.1	23.1	25.1	27.2	27.8	27.3
	معدل النمو%	7.3	7.3	6.4	8.5	8.0	5.3	2.9	3.8

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005، 2010، 2014.2017 .

الشكل(2): مقارنة بين تطور معدلات النمو العام ونمو القطاع الفلاحي (2001-2017)

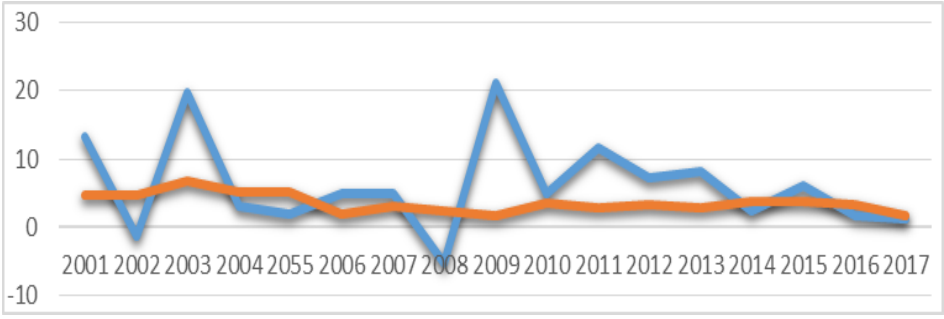

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (2)

خصص للقطاع الفلاحي ما قيمته 55.9 مليار دينار ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي توزعت على مدار اربع سنوات، حيث شهدت هذه السنوات معدلات

متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وذلك راجع بالدرجة الاولى الى الظروف المناخية، حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 10.5% سنة 2001، الا ان هذه النسب انخفضت سنة 2002 الى 10.10% بنسبة نمو سالبة قدرها -1.3% وهذا راجع لمشكلة الجفاف في البلاد لتلك السنة، لتعاود الارتفاع سنة 2003 حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي نسبة نمو تعد الاحسن في هذه الفترة قدرت ب 19.7% وهذا راجع الى تحسن الظروف المناخية للبلاد. في حين خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ما قيمته 300 مليار دج فنلاحظ ان معدلات النمو استمرت في التذبذب رغم مضاعفة المخصص المالي لهذا القطاع، فخلال سنة 2008 تراجع معدل النمو بشكل حاد قدر ب(-5.3%) بسبب القحط والجفاف وكذا اثار ازمة 2008 وعرفت سنة 2009 انتعاشا قياسيا بمعدل نمو 21.9% وتعد هذه النتائج استثنائية بسبب وفرة في انتاج الحبوب الذي وصل حجم ناتجه الى 61 مليون قنطار[10]. ويعد برنامج توطيد النمو (2010-2014) الاكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000 مليار دج، لكن ما يلاحظ من الجدول ان هذا الدعم لم يساهم بشكل كافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تذبذب كبير وصل اقصاها 11.6% سنة 2011، اما ادنى معدل نمو لهذه الفترة سجل سنة 2014 بمعدل نمو قدره 2.5% وهذا راجع لعدم وجود استراتيجية واضحة يتبعها هذا القطاع والتي تضمن له التطور والنمو. واذا ما قارنا القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى يتضح لنا ان الانتاج المحلي الاجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات بمتوسط قدره 38.6%، ثم يأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي يبلغ في متوسط الفترة 22.6%، ثم قطاعي الاشغال العمومية والفلاحة اللذان يتقاربان في النسبة، لنجد في الاخير قطاع الصناعة بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 5.9%.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل: يعتبر التشغيل أو العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم اذ كونه يلعب أدوار مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردًا بشريًا الى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ويعد التشغيل من أهم تحديات التي تواجهها الحكومات، حيث يبقى دور الدولة الأول هو تخفيض معدلات البطالة باعتبارها من أصعب المشكلات التي تعاني منها دول العالم على اختلاف درجة تقدمها وكذلك باعتبارها أنها مشكلة تهدد

الأمن والاستقرار الوطني، وعرف سوق التشغيل في الجزائر تطورا هاما في مرحلة برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2014)، وهذا راجع لدعم الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر القطاع الفلاحي واحد من القطاعات الاقتصادية التي تراهن عليها الحكومة للمساهمة في رفع معدلات التشغيل.

والجدول يوضح توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2018):

الجدول(3): توزيع التشغيل على في الجزائر (2001-2018) الوحدة: (عامل)

	الفلاحة	الصناعة	الاشغال العمومية	الخدمات
2001	1312069	861119	650012	3405572
2002	1438000	840000	860000	3481000
2003	1412340	804152	799914	3667650
2004	1617125	1067850	967568	4152934
2005	1380520	1058835	1212022	4392843
2006	1619633	1263591	1257703	4737877
2007	1170898	1027817	1523610	4871918
2008	1252000	1141000	1575000	5178000
2009	1242000	1149000	1718000	5318000
2010	1136000	1337000	1886000	5377000
2011	1034000	1367000	1595000	5603000
2012	912000	1135000	1663000	6260000
2013	1141000	1407000	1791000	6449000
2014	899000	1290000	1826000	6224000
2015	917000	1377000	1776000	6524000
2016	865000	1465000	1895000	6620000
2017	1102000	1493000	1847000	6417000
2018	1146000	1489000	1901000	6513000

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد: منشورات الديوان الوطني للإحصاء، 1962-2011 ، ص 57، 69 . - ONS, L'Algérie Quelques Chiffres, edition 2012, 2015, 2017, p 11. - ONS, emploi septembre2018. P 13.

الشكل (3): نسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية (2014-2018)

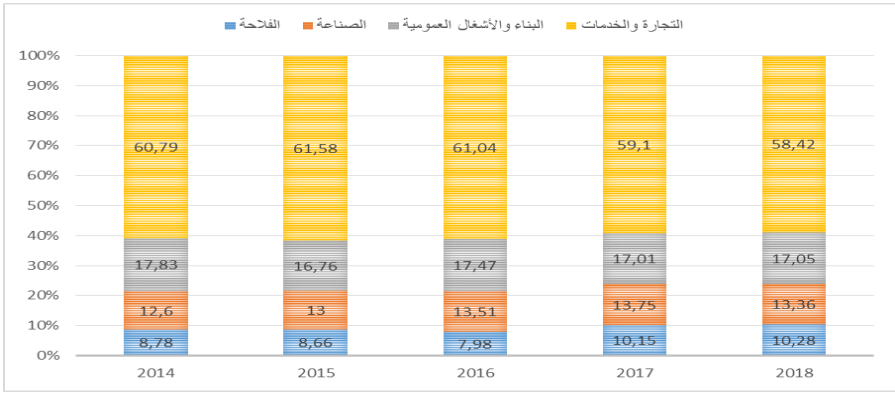

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3)

الشكل(4): تطور توزيع التشغيل على القطاع الفلاحي في الجزائر (2001-2014)

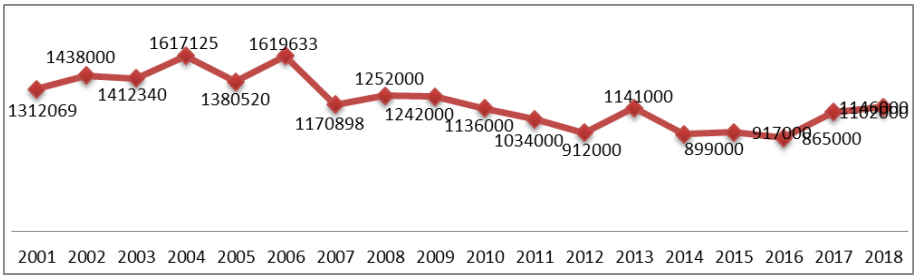

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل معدلات التشغيل في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 كالتالي:

أن القطاع الفلاحي انتقل من 1312069 عامل سنة 2001 الى 1617125 عامل سنة 2004 اي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 23%، وتعود اسباب ذلك الى العدد المعتبر من البرامج المسجلة بعنوان قطاع الفلاحة ونذكر على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المحدث سنة 2000. فيما لوحظ أن القطاع الفلاحي خلال الفترة 2005-2009 يشكو من نقص وانخفاض في اليد العاملة، حيث انتقل من 1380520 عامل سنة 2005 الى 1242000 عامل سنة 2009، اذ يمكن تفسير هذه التقلبات بكون فرص العمل التي يوفرها القطاع الفلاحي ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة[11]. وكذلك وجود اغراءات اخرى في عالم التشغيل كقروض دعم تشغيل الشباب (ENSEJ)، والصندوق الوطني للبطالة

(CNAC)، الى غير ذلك من اشكال الدعم[12]. اذ تشير معطيات الجدول أن اليد العاملة في هذا القطاع استمرت في الانخفاض من سنة لأخرى حيث في فترة 2010 سجلت 1136000 عامل وستمر النقص في اليد العاملة ليصل الى 899000 عامل سنة 2014 نظرا للأشغال الشاقة والمتعبة في هذا القطاع، أما فيما يخص السنوات الخمسة الأخيرة عرفت زيادة معتبرة في التشغيل في القطاع الفلاحي خاصة في الولايات الجنوبية مثل وادي سوف و أدرار [13].

وبمقارنة القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، نجد أن قطاع التجارة والخدمات احتل المرتبة الاولى من حيث جذب اليد العاملة حيث بلغ متوسط التشغيل فيه حوالي 60% خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر.

وكنتيجة لمعطيات الجدول يمكن القول بأن اليد العاملة في القطاع الفلاحي تمثل نسبة معتبرة الا أن فرص العمل المحققة تبقى مؤقتة ومتقلبة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وبسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لعدم جاذبية القطاع وتدني ظروف العمال مقارنة بباقي القطاعات، وكذلك بسبب استعمال التكنولوجيا والمكننة في اليد العاملة.

3- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان: تعد قضية توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي قضية راهنة، حيث خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة 2001-2014، فقد شهد الانتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) خلال هذه الفترة نموا ملحوظا رغم وجود اضطرابات التي تعود الى الظروف الغير المواتية في بعض الاحيان.

ويحتل الانتاج النباتي مكانة هامة في الفلاحة، لأنه الركيزة الاساسية في توفير الغذاء وكذلك يعد الانتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما يوفره من تركيبة مهمة في الغذاء الاساسي للسكان. والجدير بالذكر ان الفلاحة تضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، اهمها: مجموعة الحبوب، مجموعة البقوليات، مجموعة الخضروات...الخ

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج الفلاحي للفترة (2001-2014):

الجدول(4): تطور الانتاج الفلاحي للفترة (2001-2014)

البيان	الحبوب	الحليب	البطاطا	الحمضيات	التمور	الزيتون	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
الوحدة	مليون قنطار	مليار لتر	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار	مليون قنطار
2001	26.6	1.6	9.7	4.7	4.4	3.6	-	-
2002	19.5	1.5	13.3	5.2	4.2	4.8	-	-
2003	42.6	1.6	18.8	5.6	4.7	6.3	-	-
2004	40.3	1.9	19	6.1	4.4	5.9	3.2	1.7
2005	35.2	2	21.6	6.3	5.2	8.6	-	-
2006	40.1	2.2	21.8	6.8	4.9	6.8	-	-
2007	36	2.2	15	6.9	5.3	8.2	3.2	2.6
2008	15.3	2.2	21.7	7	5.5	9.1	3.2	3.1
2009	61.2	2.4	26.4	8.4	6	3.8	3.5	2.1
2010	45.6	2.6	33	7.9	6.4	1.6	3.8	2.8
2011	42.5	2.9	38.6	11	7.2	4.1	4.2	3.4
2012	51.4	3	42.2	10.9	7.9	2.5	4.4	3.4
2013	49.1	3.3	48.9	12	8.5	4	4.7	4.2
2014	34.4	3.5	46.7	12.7	9.3	2.7	-	-

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الاحصائيات والمنظومة المعلوماتية.

تشير معطيات الجدول ان الناتج الوطني عرف تذبذب في نمو الإنتاج الفلاحي، فبالنسبة لإنتاج الحبوب نلاحظ انه يظهر عدم الاستقرار في معدل معين، اذ سجلت ادنى انخفاض له سنة 2008 ب 15.3 مليون قنطار وهذا نظرا لقلة كمية الامطار التي سقطت في تلك السنة الا انه ارتفع سنة 2009 ليشهد تطورا كبيرا وصل اعلى رقم له بمقدار 61.2 مليون قنطار وهو مقدار كبير لم تعرفه زراعة الحبوب منذ الاستقلال، ويرجع ذلك الى التحسين في الظروف المناخية. ليعاود الانخفاض بعد ذلك من 61.2 مليون قنطار الى 34.4 مليون قنطار سنة 2014 بنسبة 43.79%، ويعود هذا الانخفاض الى عدة اسباب منها: ظاهرة الجفاف، ظاهرة التصحر التي تهدد العديد من

المساحات الزراعية، معانات الفلاحون من صعوبات في تسويق منتجاتهم بسبب عدم صلاحية المسالك التي تربط بين اراضيهم الفلاحية واماكن التسويق[14].

اما بالنسبة لإنتاج الحليب عرف تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة، فقد تم تسجيل انتاج قدر ب 1.6 مليار لتر سنة 2001 ليصل حوالي 3.5 مليار لتر سنة 2014. حيث يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية ، والذي ترتبط بالصحة العامة للإنسان. وعلى هذا الأساس فقد سعت الجزائر الى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب. اما بالنسبة للإنتاج المحاصيل الزراعية نلاحظ بان هناك تذبذب طفيف في انتاج محصول البطاطا والزيتون والتمور، الا ان بعض المحاصيل حققت نمو مستمر من سنة الى اخرى كالحمضيات والطماطم.

في حين تشير معطيات الجدول ان الانتاج الحيواني حقق معدلات نمو، اذ زاد انتاج اللحوم الحمراء من حوالي 3.2 مليون قنطار سنة 2004 الى حوالي 4.7 مليون قنطار سنة 2013، كما ارتفع انتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1.7 مليون قنطار سنة 2004 الى 4.2 مليون قنطار سنة 2013 على الرغم من تسجيل انتاج متذبذب طيلة الفترة محل الدراسة وتعزي هذه الزيادة في كمية الانتاج الحيواني المحققة الى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر.

وكنتيجة لمعطيات الجدول يمكن القول بأن هناك ارتفاع في معدل نمو الانتاج الفلاحي للفترة 2001-2014،الا انه لم يغطي احتياجات السكان المتزايدة وخاصة الأساسية كالحبوب والحليب، في حين أن انتاج المواد الغذائية الاخرى قد تضاعف مرتين او ثلاث مرات (البطاطا، الطماطم، الحمضيات، اللحوم...).

المحور الثالث: حلول لمشاكل ومعوقات الفلاحة في الجزائر

تعد الفلاحة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لمختلف المعوقات والمشاكل التي تجابهها، بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في الضُعف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر عليها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار، وتخرج في معظمها عن نطاق التحكم المسبق والتوجيه المباشر[15]. ومن بين المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها الفلاحة الجزائرية نذكر منها ما يلي :

1- مشاكل ومعوقات طبيعية: وتتصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الانتاج الزراعي التي توفره مناطق التل والسهوب وواحات الجنوب بالجزائر[16]، و يمكن شمل المعوقات الطبيعية في:

1-1**مشكل العقار الفلاحي:** تعتبر الموارد الارضية بمثابة الركيزة الاساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، غير أن الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تبقى محدودة جدا، فهي لا تتعدى 18% من اجمالي مساحة الاراضي حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (5) : نسبة الاراضي الزراعية من اجمالي مساحة الاراضي

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الاراضي الزراعية من اجمالي مساحة الاراضي	17.38	17.38	17.40	17.40	17.40
الاراضي القابلة للزراعة من اجمالي مساحة الاراضي	3.15	3.15	3.15	3.14	3.14
اراضي المحاصيل الدائمة من مساحة اجمالي الاراضي	0.39	0.39	0.39	0.41	0.41
معدل الاراضي القابلة للزراعة لكل شخص	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19

المصدر : البنك الدولي على الموقع http://www.banquemondiale.org

تقدر مساحة الاراضي الزراعية بـــ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 17.40% من المساحة الاجمالية للأراضي عبر الوطن، وهي نسبة ضئيلة جدا ويرجع ذلك لنقص استصلاح الاراضي وارتفاع التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية، اضافة الى الطابع الصحراوي الغالب على مساحة الدولة الممتد عبر 800 كلم من الشمال الى الجنوب، وعبر 1600 كلم من الشرق الى الغرب، وتمركز النشاطات الزراعية في بعض الوديان والواحات المزروعة ببساتين النخيل.

كما أن نسبة اراضي المحاصيل الدائمة والتي تشمل أراضي الكروم الاشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، فإن نسبتها لا تتعدى 0.41% من اجمالي مساحة الاراضي، وبذلك معدل الاراضي القابلة للزراعة لكل فرد ضئيل جدا أين يقدر بـــ 0.19 ، وهو ما يعكس المشكل الكمي والنوعي للأراضي الزراعية

2-1 مشكل الموارد المائية : بحكم طبيعة المناخ السائد بالجزائر، فهناك ندرة بالمياه ما يشكل عائقا بالنسبة للإنتاج الفلاحي، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الامطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذا مدة الهطول، اضافة الى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى، ما استدعى بناء السدود واقامة مشاريع لتحلية مياه البحر خاصة بالمناطق الغربية والوسط للبلاد، و التي تعاني أكثر من ظاهرة الجفاف مقارنة مع المنطقة الشرقية، وبالرغم من ذلك تبقى نسبة الاراضي الزراعية المروية من اجمالي الاراضي الزراعية ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 2.77%، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (6) : نسبة الاراضي الزراعية المروية خلال الفترة (2011-2015)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الاراضي الزراعية المروية من اجمالي الاراضي الزراعية	%2.38	%2.52	%2.63	%2.77	%2.77

المصدر : البنك الدولي على الموقع http://www.banquemondiale.org

2- مشاكل ومعوقات تكنولوجية: يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من نقص استخدام المعدات والآلات ذات تكنولوجيا متطورة، وهو ما يؤثر بذلك في تحديد معدل الانتاج والانتاجية، ومن ضمن المعوقات التكنولوجية نقص في مستلزمات الانتاج ومشاكل البحث والارشاد الفلاحي.

2-1 مستلزمات الانتاج: يستخدم الانتاج الفلاحي الحالي كميات قليلة من الاسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلا على أنها أجهزة تقليدية، إلى جانب أنها غير كافية فمن أبرز مكنات العتاد الفلاحي الجرارات والحصادات والتي قدر سنة 2015 بـــحصادة واحدة لكل 400 هكتار وجرار واحد لكل 100 هكتار[17]، على الرغم من انتاج حوالي 2500 جرار بمركب الجرارات بقسنطينة[18]، والتي تبقى مكدسة في غياب برنامج واضح لبيعها وذلك بسبب اسعارها المرتفعة مقارنة بنفس الجرارات المستوردة من الخارج، ويعود سبب هذا الغلاء إلى الحقوق الجمركية المرتفعة والتي تختلف عن تلك المطبقة في الانتاج الاجنبي، إذ تطبق على الانتاج الاجنبي حقوق جمركية منخفضة مقارنة بالإنتاج الوطني، باعتبار أنه منتوج نهائي مقارنة بالآخر الذي يصنف ضمن المنتجات نصف المصنعة المستعملة في الانتاج، ومن جهة أخرى وجود سوء الاستخدام ومشاكل الصيانة مما يساهم في رفع

كلفة الانتاج، وبالتالي عدم توفر مستلزمات الانتاج بالكم والكيف المناسبين يحدّ من إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

2-2 الارشاد والبحث الفلاحي : إن مراكز البحث والارشاد الفلاحي تعمل على تحديد الاساليب الملائمة للتعامل مع المشاكل التي يواجهها الفلاح قصد تحسين الانتاجية والنوعية بالاعتماد على تقنيات فلاحية حديثة[19]، ويفتقر القطاع الفلاحي بالجزائر الى حلقة وصل بين مراكز البحوث والارشاد الفلاحي وبين المنتجين الفلاحيين، كما يعاني الارشاد الفلاحي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الارشادي من ناحية، واجهزة البحث العلمي الفلاحي سواء في وزارة الفلاحة او معاهد ومراكز الفلاحة من جهة اخرى، اضافة الى مشكل ضُعف التمويل الفلاحي.

2-3 مشاكل ومعوقات الموارد البشرية: يعاني القطاع الفلاحي من مشكلة هدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما ان هذا القطاع غير مغري مقارنة بباقي القطاعات من حيث توفير الخدمات والحوافز، كما ان اليد العاملة في هذا المجال لا تزال تفتقر إلى امكانية الحصول على فرص التعليم والتدريب الفني والفلاحي، وغياب البرامج التدريبية، وانتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي، مما يؤثر سلبا على مستوى الانتاجية:

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية فإن المشاريع الاستثمارية الفلاحية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية في الانتاج

- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المتخصصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة بمجال القطاع الفلاحي تبقى ناقصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة

- **وانتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي:** يبقى مستوى التعليم عند الفلاحين خاصة لدى سكان الارياف محدود جدا، ما يؤدي الى عرقلة مساعي التنمية لهذا القطاع.

4- مشاكل ومعوقات عامة:

4-1 غياب التسويق : يعاني القطاع الفلاحي من نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسة الاسواق والعجز في الكفاءات التسويقية

المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات الفلاحين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير.

4-2 غياب التكامل الفلاحي-الصناعي: تخضع العديد من المنتجات الفلاحية إلى عمليات التصنيع قبل وصولها إلى المستهلك، وعليه تكمن أهمية وجود علاقة قوية بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، فكما تساهم المنتجات الفلاحية في توفير المستخدمات الوسيطية التي يتطلّبها معدل زيادة التصنيع، وذلك باعتماد الصناعة على المواد الاولية الفلاحية خصوصا في مراحلها الاولى، فأيضا يساهم القطاع الصناعي في مدّ وتزويد القطاع الفلاحي بالأجهزة والآلات الفلاحية لتحسين الأداء وتطوير الانتاج الفلاحي، وبذلك فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلّا إذا كان هناك تطورا مماثلا أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الفلاحي[20].

4-3 التطورات السياسية والاقتصادية: إن التنمية الفلاحية خاصة والاقتصادية عامة لا تتماشى بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد اهداف التنمية غالبا ما تسطّرها القيادة السياسية، بتوجيهاتها الإصلاحية وتعديلاتها الهيكلية، وذلك لتجنب الاختلالات الاقتصادية من المديونية وتسريب رؤوس الاموال الى الخارج إضافة إلى تخفيف الاعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كم ان توفر المناخ السياسي والأمني والاقتصادي الملائم يساعد في جلب وتدفق رؤوس الاموال إلى الداخل لزيادة الاستثمارات الفلاحية.

الخلاصة :

إن انتهاج الجزائر لسياسات تنموية شملت جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، يبرز رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة للخروج من الازمات الاقتصادية والتقليل من التبعية الغذائية التي يعاني منها، اضافة إلى المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات ومحاولة تحقيق الامن الغذائي، وذلك من خلال تسطيرها وتجسيدها لمخططات تنموية فلاحية، غير ان النتائج جاءت ضئيلة جدا، مع استفحال التبعية للخارج واتساع الفجوة الغذائية وهذا راجع لـــ :

- عدم تناسب السياسة الكينزية التي وضعت على اساسها البرامج التنموية مع الوضع الاقتصادي الجزائري لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، والمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع

- تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة.
- ارتباط معدل التشغيل في القطاع الفلاحي بالظروف المناخية ومرونة الانتاج، ما استدعى انجذاب اليد العاملة أكثر نحو باقي القطاعات

التوصيات :

لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية وإزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مسارها، والخروج من التبعية الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي يجب العمل على :

- اعداد برامج تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق ضمان الامن المائي مما يحدّ من التأثيرات السلبية للظروف المناخير على القطاع
- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع بفتح الطرق لتسويق المنتجات، انشاء مراكز التوزيع والبيع، بناء السدود وشبكات الري وغيرها
- العمل على تنويع مصادر التمويل المالي للقطاع الفلاحي وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص للتخفيف من عبء الانفاق الحكومي، وكذا جذب اليد العاملة المتخصصة
- اضفاء الشفافية والمصداقية لإعداد وتنفيذ البرامج التنموية الموجهة لتمويل للقطاع الفلاحي
- عصرنة هياكل القطاع الفلاحي لمجاراة التطور التكنولوجي.
- ترقية الاستثمارات وتوسيع المساحات الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.
- الاهتمام بتدريب وتكوين الموارد البشرية، وتشجيع البحث العلمي الفلاحي وتسخيره لخدمة الفلاحة.
- إرساء دعائم لتفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية في المجالات الاقتصادية خاصة الفلاحية لتبادل الخبرات
-

قائمة المراجع:

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969، ص 37.

[2] خلف بن سلمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 5-6.

[3] مفتاح صالح ورحال فاطمة، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 470.

[4] صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر -دراسة حالة مواد غذائية أساسية (2000-2014)-، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص ص 135-136.

[5] امال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص ص 7-8.

[6] رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013، ص 8.

[7] سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة ولاية قالمة-، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015، ص 268.

[8] بوعزيز ناصر، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص 421.

[9] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، اطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص 243.

[10] بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010، ص 24.

[11] بوفليح نبيل، "دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 52.

[12] تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الابعاد والمعوقات (2000-2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، ص 191.

[13] المرجع نفسه، ص 193.

[14] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2013 للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 9-8.

[15]جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية في عقد 90، التقرير الشامل، الخرطوم 2000، ص172

[16]عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية (1963-2002)، ص03 على الموقع https://insaniyat.revues.org

[17]- الجزائر تحدّث زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي، مقال لمحمد عبد الرحمن منشور بأسواق العرب بتاريخ 2017/04/18، على الموقع http://www.asswak-alarab.com/archives/14091

[18]- مقال منشور بجريدة النصر بتاريخ 2015/09/06 على الموقع http://www.annasronline.com

[19]- بهجت محمد أبو النصر: " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، عمان، 14-16 أكتوبر 2003

[20]- محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الاسكندرية 2000، ص289.